وجعل مطلقا من غير مس قوله ويستثنى الجنب الحدث ولو حدثا اكبر ولا يعلم من مس مصحف ولو غير
لبدله كالتفاسير او في اثنائه تغييره بالمصحف واللوح ونحوهما وان كان لا يمكن الا بالمغيرة وليس كذلك ولا يكفي الصبي غير المميز
من ذلك بما مضى من الاستثناء الا استثنى وهو اذا كان للقرآن فلا يحرم بما ذكره واما تصفحه ومواعظه وحكمه
فيحرم مطلقا كما قيل والواجح انها كما ذكره فيهما المفصل المذكور قوله المكث في المسجد وهو مايكفي
للصلاة سواء كان ذلك مقاما لا وهو اما المسجد كالمسجد و المدارس والربط ومصلى العيد فلا يحرم المكث فيها
لانها لم تبن للصلاة قوله ويحرم بالحيض اكثر في زمانه ومكانه الى الغسل بعد انقطاع الا الصوم فانه يصح قبل
كما في المستحاضة الا كثر فيها فلا يحل لها بعد انقطاع الا الصوم فانه يصح قبل الغسل لانه لا يتوقف على طهر وكذا طلاقها الشروعية في العدة وانما حرم الصوم منها لانه ينقطع لان خروج الدم
مضعف للبدن والصوم كذلك ولو قيل بصحته لاجتمع عليها مضعفان والشارع قاطع الا بد ان ما امكن قوله
واقل الحيض يوم وليلة اي لما تكلم على حكم اختلط بحكم اقل مدة الحيض ذكر مدة الطهر (السيلان) نقال اختلفت الشجرا ذا
سال صمغها وشدة دم حيلة يخرج من اقبى فلم المرأة في ايام معلومة واقل سنه تسع سنين عربية فيما فان رأت
المرأة الدم قبل تمام التاسعة بزمن يمتنع عن حمض وطهر حيض والا فدم فاسد والمراد في اليوم والليلة في الاقل
معتدلهما وهما ربع وعشرون ساعة تقديرا متواصلا لا لدم بعضه بعض فلو اوجدت فاسدة اعادة انها دم
حيض اقل من ذلك فليس بحيض بل هو دم فاسد لان بعضه بعض ذلك او طهر تحوف العادة المميزة قوله واكثره
عشرة يوما اي وان لم تتصل الدماء بان تخلل بينها نقاء فالكل حيض فان تجاوزت العشرة فاستحاضة وهي الدم
الخارج في غير ايام الحيض والنفاس ويخرج من عرق يقال له العاذل وقيل للمرأة الحاوزة لذلك مستحاضة
واقسامها ستة مبتدأة مميزة وغير مميزة ومعتادة مميزة ومعتادة غير مميزة وغير المميزة ثلاثة
تكون ذاكرة لعادتها قدرا او وقتا او ناسية للقدر والوقت وبالعكس او ناسية لهما فالمبتدأة المميزة ثلاثة الدم
بصفات مختلفة فالمعتبر من ذلك حمض والضعيف استحاضة بشرط ان لا يعقب القوي عينا قبله ولا يجاوز الضعيف
اكثره وان لا يعقب الضعيف عدم الطهر فان عقبه بشرطه فحيض يوم وليلة كالمبتدأة غير المميزة بان رات الدم
بصفة واحدة فكذلك يوم وليلة والمعتادة بما سبق لها حيض وطهر فان كانت مميزة فتعمل بالتمييز
لان العادة لان التمييز صفة في الدم فهو اقوى من العادة التي هي صفة في صاحبة الدم فاذا كانت غير مميزة فتعمل
بالعادة قدرا ووقتا ان كانت ذاكرة لهما فان كانت ناسية للقدر دون الوقت بان قالت كان حيضي
في اول يوم من الشهر ولم اعلم قدره فحيضها يوم وليلة وبقية الشهر طهر وان كانت ناسية للوقت دون القدر
بان قالت كان حيضي خمسة ايام من كل شهر واعلم اني في اليوم الاول طاهرة يقينا كالمتحيرين الاخيرين فالساد
حيض يقينا ومن الثاني الى السادس محتمل للحيض والطهر فتتوضأ لكل فرض ومن السابع الى العاشر تحتمل
للحيض والطهر والانقطاع فتغتسل لكل وقت كالمتحيرة وهي الناسية للقدر والوقت وعلامتها ان ترى دما
للاستمرار او هو التسع من اول ما رأته الشافعي رضي الله عنه ثم ترى طهرا ثم دما وهكذا الى العاشر فتحتمل
وجد منهن من تحيض ستا او سبعا وتحيض من كل شهر خمسة عشر يوما فالباقي طهر ومن السابع الى العاشر تحتمل
على الفاسد والخمسة عشر يوما على الاكثر قوله واقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما اي لا اكثر الحيض خمسة
عشر يوما والشهر لا يخلو اما ان يخلو عن حيض وطهر واما ان لا يخلو فان لم يخلو فاما ان يكون الطهر خمسة
عشر كاملة او ناقصة ولو بقي من الحيضتين الطهر الفاصل بينهما خمسة عشر يوما ان كانت اقل الطهر خمسة
عشر يوما كما لو بقيت من آخر النفاس من طهر خمسة ايام ثم رأت الدم ثم حاض فانه يكون اقل الطهر خمسة
عشر وحد الاكثر ما عاد موهرا للتغيير وبيع وجود الدم ثم حاض فانه يكون اقل الطهر خمسة عشر يوما
قوله ويسن التيمم لمن به جدري ونحوه لان الجدري يخرج في البدن كالحبوب ونحوه ويسن التيمم لمن
نزلت الجدري والبدن بنية مخصوصة وصفته ان ينوي استباحة فرض ونفل استباحة ما اصالة ما احتاج الوضوء الصغير او استباح
فرضا كتلاوة او النفل من صلاة وطواف ومس المصحف وحمله وقراءة القرآن وكمكث المجنب وان استباح الصلاة
فقط او صلاة الجنازة استباح جميع ما تحرم غير الفرض الصبي وان استباح كمس المصحف استباح جميع ما تحرم
جميعا نواها فيحدث البدلية والشكر في حق مس المصحف قوله الا صلاة الجنازة اي فانها تباح مع
النفل لانها في معناه وان نفسه له عارض قوله بضربتين اي لانه صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربة واحدة
للوجه وضربة لليدين ولو امكن مسح الوجه واليدين بضربة واحدة وجب قوله اخر قوله فمن رؤوس
التيمم ايضا نقل التراب الى المعضو هذا ما ذكره المؤلف وعليه لو نقل للوجه ثم علم انه مسح الوجه بما
نقل لليدين بل بنقل غيره وهو مرجوح والراجح انه يمسح به اذ لا يجب الترتيب في نقل التراب الى العضو
على الراجح لان الغرض الاصلي المسح والنقل وسيلة اليه قوله والموالاة اي بعد التراب الى العضو
سنة الموالاة بين التيمم والصلاة خروجا من خلاف من اوجبها وحينئذ فالموالاة في التيمم اي
الحدث كما مر في وضوئه تخفيفا للحدث قوله ومما يبطل التيمم ايضا خروج الوقت لفقد الماء
عليه طلبه منه ما يجيء وجوده بعد الوقت او بعد الغرب مع علمه بما اذا احور وجوده بعد الطلب
يبطل تيممه لانه لا يجب عليه طلبه حينئذ لذلك الحكم قوله ووجود الماء اي ويبطل التيمم بوجود الماء
به قبل دخول الصلاة وكذا بعد دخوله في الصلاة الى ان يسقط فرضها بالتيمم فلو قضاها وتيمم
به عما حاره مثلا فتيممه لصبح الوقت وصلى في الصلاة ثم بعد دخوله بها الحار وعدم وجود الماء طلبه صلاته
وليه الظهر فقال الحار حينئذ بطل تيممه لصلاته قوله في اثناء صلاة لا يسقط بالتيمم اي اما اذا كان في
يسقط الفرض فيه بالتيمم فانه تبطل لانه لا يجب عليه قضاؤها وهذا وكذا يقيد قوله الآتي ويمكن
ان يتبع الوقت والاحرم بها ولا يبطل تيممه بتوهم خروجه ورآه لم يبرح ما لم يتحقق ذلك
وهو في الصلاة فان صلاته تبطل وان لم يبرح كما تقدم الحنث فرع لو تيمم الميت وصلي عليه ثم وجد
الماء قبل دفنه وجب غسله واعادة الصلاة عليه ان كان بحيث لا يسقط فرض الغرض بالتيمم والا فلا قوله
وبتيمم لفرض فيجيء الخ اي ولو منذورة ولو ندرا فرضا فيجمع مع فرض صلاة وكذا ان نذر صلاة
البرا وبح فلا يجوز تيمم واحد بتيمم واحد لكل كصلاتين لانه لا يجوز ان يجمع اربع ركعات بتحرم واحد
بتيمم واحد بالفرض في سن الجامع فيما ظاهرا وردت فعل ركعتين منها نافلة فرض فلا يجوز ان يجمع فرضين
بتيمم واحد ولو كان المتيمم صبيا لم يبلغ فنوى به فرضا ليصلي به الفرض لم يصح لان صلاته نفلا كما
في الكفاية خلافا للاحتياط وهو الممشي قوله او وخطبة الجمعة وبلا نية اي لا يجوز ان يجمع بينهما
لان الخطبة وان كانت فرض كفاية قوله الخطبة بفرض الكفاية ما قيل انها بدل ركعتين والصحيح لا يتيمم
للخطبة من حاضر علم بدخول الخطيب عليه ان خطب به قوله ان خطب به اي وان لم يتيمم
للخطبة فلا خطب به كما ان نصلي به الجمعة على المعتمد فلو خطب بتيممه ثم ذهب الى مسجد اخر وارادان
يخطب لذلك التيمم فله ذلك ان كان زاد على الاربعين والا وجب ان يتيمم ثانيا قوله ما ساقط الفرض

والمبدل منه حيث فاته لم يكن على المعضو سبيل وجب غسل الصحيح والتيمم على الجريح عند حلول وقته
عليه كما ذكره المؤلف ولا اعادة قوله وشروطه الخ اما تكلم على الاسباب شرع يتكلم على الشروط فقال
وشروطه اي التيمم دخول الوقت اي فلا يصح التيمم قبل دخول الوقت لانه بتيمم المؤقت فرضا كان
او نفلا قبل وقته وتيمم للنفل المطلق قبل وقت اداة اي في غير وقته الكراهة وصح تيممه اذا علم
بدخول الوقت وان لم يأت شرطه كمسه العورة وخطبة الجمعة قوله والطلب الماء اي وشرط صحة
التيمم طلب الماء في الوقت لنفسه او بإذونه فيطلبه الماء ان لم يتيقن العدم من رحله ورفقته فان كان متيقنا
نظر حوالية من الجهات الاربع وخص بعض الحنفية والظهر بمزيد احتياطات وقدره قوله والتراب
وعده المؤلف شرطا موافقا لما في المجموع والاولى عدها في الفروضة من كونه ركنا من اركان التيمم اي كما
قوله وفروضه اي التيمم سبعة اي اركانه اربعة هذا ما ذكره المؤلف والراجح ان اركانه ستة كما في الروض
يجعل التراب والقصد والنقل اركانا وان جعلها غير هذا كما ذكره الخ في الوضوء لان التراب كالماء
بالتيمم خلافا لما قاله ليس كذلك وقد نظم بعضهم الاركان الستة بقوله
نقل تراب ونقل قصد ونية ومسح وجه ثم اليدين ترتيب
قوله نية ان ينوي استباحة فرض ونفل استباحة ما اصالة ما احتاج الوضوء الصغير او استباح
فرضا كتلاوة او النفل من صلاة وطواف ومس المصحف وحمله وقراءة القرآن ومكث الجنب وان استباح الصلاة
فقط او صلاة الجنازة استباح جميع ما تحرم غير الفرض الصبي وان استباح كمس المصحف استباح جميع ما تحرم
جميعا نواها فيحدث البدلية والشكر في حق مس المصحف قوله الا صلاة الجنازة اي فانها تباح مع
النفل لانها في معناه وان نفسه له عارض قوله بضربتين اي لانه صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربة واحدة
للوجه وضربة لليدين ولو امكن مسح الوجه واليدين بضربة واحدة وجب قوله اخر قوله فمن رؤوس
التيمم ايضا نقل التراب الى المعضو هذا ما ذكره المؤلف وعليه لو نقل للوجه ثم علم انه مسح الوجه بما
نقل لليدين بل بنقل غيره وهو مرجوح والراجح انه يمسح به اذ لا يجب الترتيب في نقل التراب الى العضو
على الراجح لان الغرض الاصلي المسح والنقل وسيلة اليه قوله والموالاة اي بعد التراب الى العضو
سنة الموالاة بين التيمم والصلاة خروجا من خلاف من اوجبها وحينئذ فالموالاة في التيمم اي
الحدث كما مر في وضوئه تخفيفا للحدث قوله ومما يبطل التيمم ايضا خروج الوقت لفقد الماء
عليه طلبه منه ما يجيء وجوده بعد الوقت او بعد الغرب مع علمه بما اذا احور وجوده بعد الطلب
يبطل تيممه لانه لا يجب عليه طلبه حينئذ لذلك الحكم قوله ووجود الماء اي ويبطل التيمم بوجود الماء
به قبل دخول الصلاة وكذا بعد دخوله في الصلاة الى ان يسقط فرضها بالتيمم فلو قضاها وتيمم به
عما حاره مثلا فتيممه لصبح الوقت وصلى في الصلاة ثم بعد دخوله بها الحار وعدم وجود الماء طلبه صلاته
وليه الظهر فقال الحار حينئذ بطل تيممه لصلاته قوله في اثناء صلاة لا يسقط بالتيمم اي اما اذا كان في
يسقط الفرض فيه بالتيمم فانه تبطل لانه لا يجب عليه قضاؤها وهذا وكذا يقيد قوله الآتي ويمكن
ان يتبع الوقت والاحرم بها ولا يبطل تيممه بتوهم خروجه ورآه لم يبرح ما لم يتحقق ذلك
وهو في الصلاة فان صلاته تبطل وان لم يبرح كما تقدم الحنث فرع لو تيمم الميت وصلي عليه ثم وجد
الماء قبل دفنه وجب غسله واعادة الصلاة عليه ان كان بحيث لا يسقط فرض الغرض بالتيمم والا فلا قوله
وبتيمم لفرض فيجيء الخ اي ولو منذورة ولو ندرا فرضا فيجمع مع فرض صلاة وكذا ان نذر صلاة
البرا وبح فلا يجوز تيمم واحد بتيمم واحد لكل كصلاتين لانه لا يجوز ان يجمع اربع ركعات بتحرم واحد
بتيمم واحد بالفرض في سن الجامع فيما ظاهرا وردت فعل ركعتين منها نافلة فرض فلا يجوز ان يجمع فرضين
بتيمم واحد ولو كان المتيمم صبيا لم يبلغ فنوى به فرضا ليصلي به الفرض لم يصح لان صلاته نفلا كما
في الكفاية خلافا للاحتياط وهو الممشي قوله او وخطبة الجمعة وبلا نية اي لا يجوز ان يجمع بينهما
لان الخطبة وان كانت فرض كفاية قوله الخطبة بفرض الكفاية ما قيل انها بدل ركعتين والصحيح لا يتيمم
للخطبة من حاضر علم بدخول الخطيب عليه ان خطب به قوله ان خطب به اي وان لم يتيمم
للخطبة فلا خطب به كما ان نصلي به الجمعة على المعتمد فلو خطب بتيممه ثم ذهب الى مسجد اخر وارادان
يخطب لذلك التيمم فله ذلك ان كان زاد على الاربعين والا وجب ان يتيمم ثانيا قوله ما ساقط الفرض

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)